

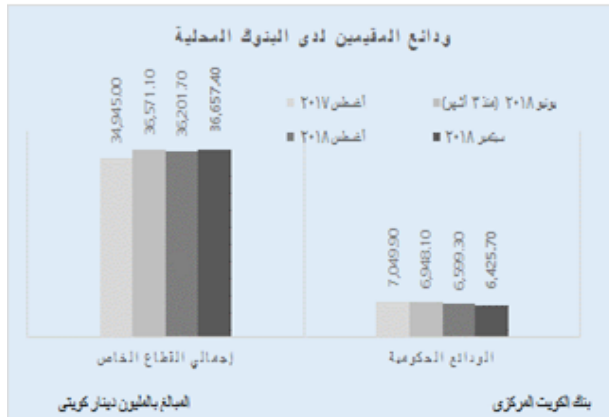


الودائع لدى البنوك الكويتية

ارتفع إجمالي ودايع المقيمين بهامش طفيف بلغ 0.7% بما يعادل 282.10 مليون دينار كويتي كما في شهر سبتمبر 2018 (الربع الثالث من 2018) يبلغ بنهاية الشهر 43.08 بليون دينار كويتي مقابل 42.80 بليون دينار كويتي الشهر الماضي. ويعود السبب الأساسي وراء هذا الارتفاع إلى "ودائع القطاع الخاص" التي ارتفعت بنحو 1.3% رغم تراجع "الودائع الحكومية"، حيث واصلت الودائع الحكومية تراجعها للشهر الثالث على التوالي بنحو 2.6% مما أدا إلى تراجع النمو العام لمستوى ضئيل للغاية. وبنهاية الشهر، رفعت ودايع القطاع الخاص حصتها إلى 85.1% مقارنة بما نسبته 84.6% الشهر الماضي، في حين انخفضت حصة الودائع الحكومية إلى 14.1% من 14.7% خلال نفس الفترة. وعلى أساس ربع سنوي، انخفض إجمالي الودائع بنسبة 1.0% ليبلغ 43.51 بليون دينار كويتي في يونيو 2018. وعلى مسار معاكس، ارتفع إجمالي الودائع على أساس سنوي بنسبة 2.6% بمبلغ 1.08 بليون دينار كويتي.

"ودائع القطاع الخاص" التي تساهم بنصيب الأسد من إجمالي الودائع بنسبة 85.1% من إجمالي ودايع البنوك الكويتية (الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية) سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.3% بمبلغ 455.70 مليون دينار كويتي خلال الشهر الأخير. سجلت الودائع تحت الطلب (التي تمثل 23.9% من ودايع القطاع الخاص) نمواً شهرياً بنسبة 3.0%، في حين تراجعت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بنسبة 0.1%، حيث تساهم كل منهما بما نسبته 13.6% و 54.6% على التوالي من إجمالي ودايع القطاع الخاص. على صعيد الودائع بالعملة الأجنبية التي تمثل العنصر الرئيسي الآخر، فقد شهدت نمواً قوياً بنسبة 8.0% على أساس شهري، بما يعادل 217.0 مليون دينار كويتي. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي ودايع القطاع الخاص بنسبة 4.9% ليصل إلى 36.65 بليون دينار كويتي كما في سبتمبر 2018، أي بارتفاع بلغ 1.71 بليون دينار كويتي عن سبتمبر 2017.

ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية



نهاية ربع السنة / الشهر	إجمالي القطاع الخاص	الودائع الحكومية	المجموع الكلي
أغسطس 2017	34,945.00	7,049.90	41,994.90
سبتمبر 2017 (بداية شهر)	36,571.10	6,948.10	43,519.20
أغسطس 2018	36,201.70	6,599.30	42,801.00
سبتمبر 2018	36,657.40	6,425.70	43,083.10
التغير	1.3%	-2.6%	0.7%
تغير 3 أشهر	0.2%	-7.5%	-1.0%
سنوي	4.9%	-8.9%	2.6%

نهاية لشهر	دينار كويتي	بملايين الأجنبي	إجمالي القطاع الخاص	ودائع حكومية	المجموع الكلي
2017					
أغسطس	32,098.30	2,489.20	34,587.50	7,100.60	41,688.10
سبتمبر	32,421.50	2,523.50	34,945.00	7,049.90	41,994.90
أكتوبر	32,309.10	2,372.90	34,682.00	6,883.50	41,565.50
نوفمبر	32,419.30	2,598.70	35,018.00	6,686.10	41,704.10
ديسمبر	32,667.60	2,733.50	35,401.10	6,737.40	42,138.50
2018					
يناير	32,414.20	2,607.90	35,022.10	6,600.50	41,622.60
فبراير	32,483.20	2,740.20	35,223.40	6,555.30	41,778.70
مارس	32,782.20	2,589.00	35,371.20	6,793.70	42,164.90
أبريل	33,108.40	3,049.40	36,157.80	6,609.40	42,767.20
مايو	33,589.20	2,574.30	36,163.50	6,763.30	42,926.80
يونيو	33,782.50	2,788.60	36,571.10	6,948.10	43,519.20
يوليو	33,672.80	2,669.40	36,342.20	6,747.10	43,089.30
أغسطس	33,504.80	2,696.90	36,201.70	6,599.30	42,801.00
سبتمبر	33,743.40	2,914.00	36,657.40	6,425.70	43,083.10

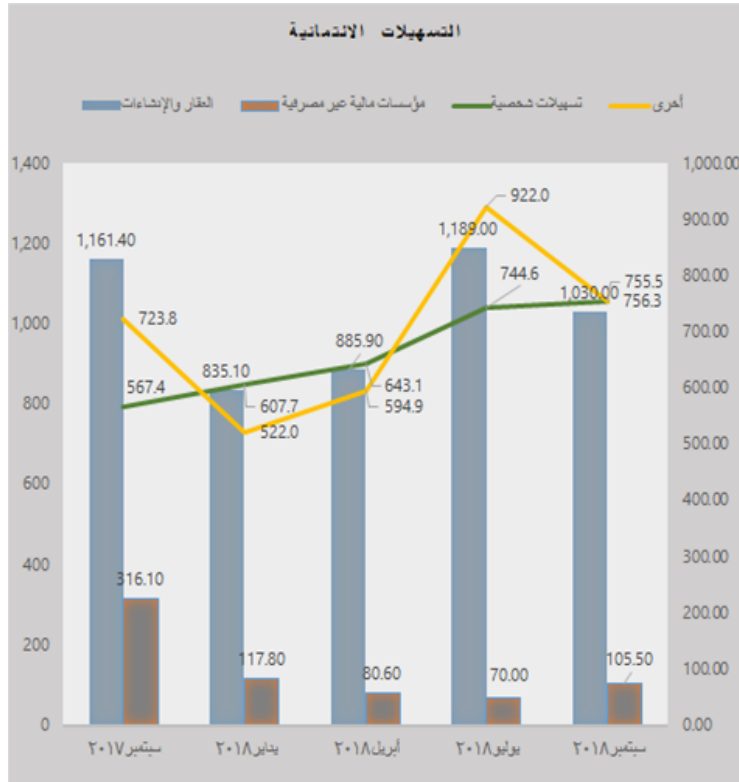
مصدر: بنك الكويت المركزي

مصدر: بنك الكويت المركزي

من جهة أخرى، شهدت الودائع الحكومية والتي تمثل 14.9% من إجمالي الودائع لدى البنوك، تراجعاً للشهر الثالث على التوالي بنسبة 2.6% أو 173.60 مليون دينار كويتي لتسجل 6.42 بليون دينار كويتي بنهاية الشهر. ويعود السبب الرئيسي إلى تراجع الودائع لأجل (التي تمثل 94.7% من الودائع الحكومية) بنحو 218.50 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.5% عن الشهر السابق لتصل إلى 6.08 بليون دينار كويتي من 6.30 بليون دينار كويتي الشهر الماضي. أما العنصر الآخر من الودائع الحكومية الذي يمثل النسبة المتبقية، وهو الودائع تحت الطلب، فقد شهدت نمواً بنسبة 15.3% بمبلغ 44.0 مليون دينار كويتي لتصل إلى 339.0 مليون دينار كويتي من 294.30 مليون دينار كويتي الشهر الماضي.

وعلى نفس وتيرة التراجع خلال الشهر الحالي، تراجع إجمالي الودائع الحكومية على أساس سنوي بمبلغ 624.20 مليون دينار كويتي، ما يعادل 8.9% كما في سبتمبر 2017، حيث سجل إجمالي الودائع لأجل تراجعاً بنسبة 9.5% على أساس سنوي (-636.40 مليون دينار كويتي)، في حين سجلت الودائع لأجل ارتفاعاً بشكل طفيف بلغت نسبته 3.7% على أساس سنوي (+12.20 مليون دينار كويتي).

التسهيلات الائتمانية في الكويت



توزيع التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي (ملياً)

المجموع	أخرى	تسهيلات شخصية	مؤسسات مالية غير مصرفية	العقار والإنشاءات	الشهر
2017					
2,312.20	644.20	563.90	261.50	842.60	مايو 2017
2,670.80	869.50	493.10	296.20	1,012.00	يونيو 2017
2,640.40	861.30	594.70	198.40	986.00	يوليو 2017
2,222.00	579.50	604.80	181.20	856.50	أغسطس 2017
2,768.70	723.80	567.40	316.10	1,161.40	سبتمبر 2017
2,466.80	785.80	619.70	215.80	845.50	أكتوبر 2017
2,309.60	734.80	616.90	143.80	814.10	نوفمبر 2017
3,156.20	1,320.70	637.00	147.50	1,051.00	ديسمبر 2017
2018					
2,082.60	522.00	607.70	117.80	835.10	يناير 2018
2,016.50	478.20	557.20	55.60	925.50	فبراير 2018
2,721.80	877.80	639.70	243.00	961.30	مارس 2018
2,204.50	594.90	643.10	80.60	885.90	أبريل 2018
2,195.80	632.60	643.70	92.90	826.60	مايو 2018
3,145.90	1,120.40	605.90	225.50	1,194.10	يونيو 2018
2,925.60	922.00	744.60	70.00	1,189.00	يوليو 2018
2,134.40	636.50	612.90	29.40	855.60	أغسطس 2018
2,647.30	755.50	756.30	105.50	1,030.00	سبتمبر 2018

المبالغ بالمليون دينار كويتي

المصدر: بنك الكويت المركزي

بعد التراجع خلال شهري يوليو وأغسطس، شهدت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً ملموساً بمبلغ 512.90 مليون دينار كويتي لتصل إلى 2.64 بليون دينار كويتي، مما يشير إلى ارتفاع كبير من معدلات الإقراض من البنوك بهدف دفع الاقتصاد. وعلى أساس شهري، شهدت التسهيلات الائتمانية قفزة كبيرة بنسبة 24.0% من 2.13 بليون دينار كويتي في أغسطس 2018. وسجلت كل القطاعات الرئيسية تقريباً ارتفاعاً باستثناء القطاع الصناعي الذي شهد تراجعاً بنسبة 32.8% بما يعادل 43.70 مليون دينار كويتي. وبصفة عامة، شهد قطاع العقار والإنشاءات الذي يساهم بحصة كبيرة من التسهيلات الائتمانية (38.9%) ارتفاعاً بمبلغ 174.40 مليون دينار كويتي (+20.4%)، في حين سجل قطاع الخدمات الأخرى (باستثناء القروض الشخصية وغير المصرفية) نمواً بنسبة 18.7% (119.00 مليون دينار كويتي). وضمن قطاع الخدمات الأخرى، شهدت الخدمات العامة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 6054.5% على أساس شهري لتصل إلى 67.70 مليون دينار كويتي من 1.10 مليون دينار كويتي الشهر الماضي. وسجلت الخدمات المتنوعة، ضمن الخدمات الأخرى، نمواً بنسبة 14.0%.

بالنسبة للتسهيلات الشخصية المكونة من القروض الاستهلاكية والتسهيلات الشخصية المتعلقة بقروض الأسهم وشراء المساكن الخاصة، فقد سجلت نمواً قوياً بنسبة 23.4% (+143.40 مليون دينار كويتي). وعلى مسار مماثل، وبالنسبة لتوسع الائتمان، سجلت المؤسسات المالية غير المصرفية نمواً كبيراً بمبلغ 76.10 مليون دينار كويتي، وهو ما يعادل 258.8% على أساس سنوي.

وبنهاية الشهر تراجعت التسهيلات الائتمانية بمبلغ 121.10 مليون دينار كويتي على أساس سنوي من 2.76 بليون دينار كويتي السنة الماضية. أما زيادة الائتمان لقطاع العقار والإنشاءات الذي جاء في مقدمة القطاعات، فقد تراجعت بنسبة 11.3% مقارنة بشهر سبتمبر 2017، حيث تراجع القطاع بمبلغ 131.40 مليون دينار كويتي على أساس المقارنة السنوية. واستمرت التسهيلات الشخصية على نفس توجهها المتصاعد وارتفعت بصورة كبيرة بنسبة 33.3% معززةً بارتفاع الاستهلاك والنمو القوي في شراء المساكن الخاصة والأسهم، حيث زادت بما قيمته 188.90 مليون دينار كويتي على أساس سنوي. وضمن القطاع ذاته، شهدت القروض الاستهلاكية والأخرى نمواً بنسبة 33.3% بالتزامن معاً.

شهدت التسهيلات الائتمانية لقطاعي الخدمات العامة والزراعة نمواً كبيراً على أساس سنوي بنسبة 1371.1% و 42.9% على الترتيب رغم أن حصتي هاتين القطاعين من إجمالي التسهيلات الائتمانية تبلغان فقط 2.6% و 0.1% على الترتيب. وأخيراً، سجلت التسهيلات لقطاع النفط الخام والغاز نمواً بلغت نسبته 133.0% على أساس شهري بارتفاع بلغ 43.10 مليون دينار كويتي، في الوقت الذي تراجع فيه نفس هذه التسهيلات بنسبة 47.0% بما يعادل 66.90 مليون دينار كويتي.